احد من قول الزركشي لو اعاد الصبح او العصر في جماعة
ثم فارق بلا عذر احتمل البطلان لانها عنه نافلة في
وقت الكراهة والاقرب الصحة لان الاحرام بها صحيح
انتهى ان العبرة في ذلك كله بالتحرم وان انتفى الثواب
ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف ومقارنة
أفعال الامام ثم فرق بين الاكتفاء بصورة الجماعة
وان كرهت في الجمعة وعدمه هنا مع ان الجماعة شرط
في كل منهما بان الفرض هنا قد وقع فلم يبح الاتيان
به الا لرجاء الثواب والا كان كالعبث ثم انتظمت
صحته بوقوعه في جماعة فوسع فيها بالاكتفاء بصورتها
مما في التكليف بجماعة فيها ثواب من المشقة وقدس
الاعادة منفردا كان ذكر في مودات ان عليه فائتة
فانه يتمها ثم يصلي الفائتة ثم يعيد الحاضرة احتراما
من الخلاف قاله القاضي حسين وفرضه كما قاله وان لم
يتعين عن القضا عند الشيخ وعدم ان اعتنت فهي
فرضه والا فالثانية ان اعتنت في الجديد للخبر الاول
ولسقوط الطلب بها والاصح انه تتوب بالثانية
الفرض صورة او ما هو فرض في الجملة لا عليه ليلا يكون
نفلا مبتدا الان الاعادة لنيل ثواب الجماعة في فرضه
ولا يحصل الا بنية لكن ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشيء
ثانيا بصفته الاولى وما تقرر من وجوب نية الفرض هو
المعتمد وان جرى في الروضة على ما اختاره الامام من عدم
الوجوب والاكتفاء بنية الظهر مثلا فتداعة عن كلابانه
ليس وجها فضلا عن كونه معتمدا ولذا اوجب فيها

العام

القيام وحرم قطعها كما مر وانما جاز جمعها مع
الاصلية بتيمم نظرا لحقيقتها وهنا نظرا لصورتها
اما اذا ثبت حقيقة الفرض تبطل بتلاعبه ولو
بان فساد الاولى لم يجز له الثانية على المنقول المعتمد
عند المصنف وفارق انفصال اللمعة بالتثليث به
واجزاء جلسة الاستراحة عن الجلوس بين السجدتين
بان ما هنا فعل مستانف صحح كابو صوة المجدد ثم تعلمه
النية الاولى ولانه لا يكون تثليثا ولا جلوس
استراحة الا بعد كمال الاولى والجلوس بين السجدتين
والاوقاعهما نعم لو نسي انه صلى الاولى فصلى
مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزاته الثانية لجزمه
بالنية حينئذ ولا رخصة لبكون الكاف وضم لغة
التسهيل واصطلاحا حكم ثابت على خلاف الدليل
لعذر وفي تركها اي الجماعة وان قلنا انها سنة
لتاكدها الا لعذر فقد صح من سمع النداء فلم يأته فلا
صلاة له اي كاملة الامن عذر والمراد بالرخصة هنا
منع الحرمة على الوجوب والكراهة على الندب فلا يرد
ان ترك السنة رخصة مطلقا كما يوخذ من المجموع ولذا
فرع على الستة ان تاركها يقاتل على الاوجه وترد شهادته
اي ان داوم عليه كما في م ر ويجب بامر الامام الا لعذر
عام كمطر وثلج وبرد يبلان الثوب ان تاذى به لبلا
او ظلما والا لحبسه او كان فلا يكون عذرا فقد صح الامر
بالصلاة في الرحال المراد بها اسفل النعال وتقطير السقوف
عند زاد الغالب فيه النجاسة او ريح عاصف اي شديد او

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)